بل هما كسائر الغزاة وهذا يسقط اجرة زمان القتال مع العدو وعن المساجو برضخ
لهم قال في الجوهرة رضخي فلان لعلمان من ماله اذا اعطاه قليلا من كثير والاسم الرضخة
وا وهذا لانهما لحقهما فرض اي ولاجل ان الحرة والصبي عاجزان عن الجهاد لم يلحق
الحرة والصبي فرض الجهاد وا ولو منعه اي والمولى منع العبد عن الجهاد لانه فرض
كفاية الا اذا هجم العدو فليس له منعه لانه صار فرض عين وا لقيام الرق وهو عجزه
يعني ان الرق ثابت في المكاتب مع قوله عجزه من اداء بدل الكتابة فكان للمولى منعه عن
الجهاد فصار كالعبد الغير وا بخلاف يرتبط بقوله لانها عاجزة عن اخره يعني ان المرأة
لما كانت عاجزة عن حقيقة القتال فرضخ لها بالاشتمال والعبد لما كان قادرا على حقيقة
القتال لم يقع مساحد ته وخذ منه لمولاه الغازي مقام القتال حتى يرضخ له اذا لم يحضر
عند القتال فان قلت كيف يصح قوله انها عاجزة عن حقيقة القتال وانما يصح
الامان لا يكون الا ممن يخاف منه القتال ولا قتال بدون القدرة عليه قلت الامان
يثبت بالشبهة وهذا يثبت بالاشارة فلا بدل ثبوت الامان على ثبوت حقيقة القتال
شبهة القتال يتحقق منها بمساحد تها الغزاة بنفسها وما لها وجبر دها فصح امانها
لان لكل واحد يوقف على حقيقة القتال فلم يرد السؤال وا ولا يبلغ به السهم اي لا يبلغ
برضخ الذي السهم اذا قاتل لا يسهم للرجل اذا كان راجلا ولا يسهم لفارس اذا كان فارسا
لان القتال جهاد والذي بتبع للمسلمين في الجهاد فلا يسوى بينه وبين المسلمين
وقوله السهم بالرفع كافي قولك بلغ بسعطيك خمس مائة بالرفع ولو قلت خمسمائة
بالنصب خرجت من كلام العرب وقد عوف في المحصل وا والاول ليس من عمله
اي من عمل الجهاد وارادبالاول الدلالة على الطريق فلما لم تكن دلالة الطريق من
عمل الجهاد وكانت كسائر الاعمال فجاز ان يعطى الذي في اجرة ودلالته زيادة على السهم
اي قد ربلغت وا واما الخمس فيقسم على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين و
سهم لابن السبيل بدخل فقراء ذوي القربى فيهم وبقي نون ولا يدفع الى اغنيائهم
هذا لفظ القدوري في مختصره هذا هو المشهور عن ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد
انه يقسم على ثلاثة اصناف وهم اليتامى والمساكين وابن السبيل واكاهل هنا
قوله لكاد احملوا اعانهم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى
والمساكين

وابن السبيل اعلم ان اختلاف العلماء في هذه الآية قد كثر فعندنا يقسم الخمس على ثلاثة
اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فذكر الله تعالى الاصناف الثلاثة
لانتفاء الكلام بانتفاء
الشيء لان الاشياء كلها لله تعالى وسهم النبي صلعم ساقط بموته كسقوط الصفي لان الانبياء
لا يورثون الا ترى الى ما حدث صاحب السنن باسناده الى عروة ابن الزبير عن عايشة رضي
انها اخبرته ان فاطمة بنت رسول الله صلعم ارسلت الى ابي بكر الصديق تسأله ميراثها من
رسول الله صلعم مما افاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فقال ابو بكر ان رسول
الله صلعم قال لا نورث ما تركنا صدقة انما يأكل آل محمد من هذا المال واني والله لا اغير شيئا
من صدقة رسول الله صلعم عن حالها التي كانت عليه في عهد رسول الله صلعم فلاعملن فيها
بما عمل فيه رسول الله صلعم فابى ابو بكر ان يدفع الى فاطمة منها شيئا وسهم ذوي القربى ساقط
لكن فقراؤهم يدخلون في اصناف الثلاثة فيصرفهم في سهم المساكين وبينهم في سهم اليتامى وابن
السبيل منهم يدخلون في سهم ابن السبيل وعند الشافعي يقسم الخمس على خمسة اسهم سهم النبي صلعم
يصرف الى مصالح المسلمين كحسد الثغور وعمارة القناطر وارزاق القضاة وسهم ذوي القربى
يصرف الى اقارب رسول الله صلعم كبني هاشم وبني المطلب دون غيرهم من بني عبد شمس
وبني نوفل ويترك فيه الغني والفقير للذكر مثل حظ الانثيين واليه ذهب احمد بن حنبل
والباقي تقوله وعند مالك الامر فيه مفوض الى الامام انشاء قسم بينهم وانشاء اعطى بعضهم
دون بعض وانشاء اعطى غيرهم ان كان ارى في ذلك صلاحا وعند ابي حنيفة سهم
الله يصرف الى مصالح الكعبة وقال ابي عمارة الجامع ان كانت الكعبة بعيدة من موضع القسمة
وقال في الكشاف وعن الحسن في سهم رسول الله صلعم انه للولي الامر من بعده وحاصل الخلاف
بيننا وبين الشافعي ان الغني هل يستحق اليهم من الخمس ام لا كان سهم ذوي القربى
كان ثابتا في حياة النبي صلعم فيكون ثابتا كما كان لانه لا نسخ بعد موته فصل في الآية
بين الغني والفقير فيشترك وقلنا ان المراد من القربى قربى النصرة لا قربى القرابة وكان
يعطي رسول الله صلعم لذوي القربى لنصرتهم لا لفقرائهم من حيث النسب فيذهب
الحكم بذهاب العلة يدل على هذا ما روى صاحب السنن وغيره مسندا الى سعيد
بن المسيب قال اخبرني جبير بن مطعم قال فلما كان يوم خيبر ووضع رسول الله صلعم
سهم ذوي القربى في بني هاشم وبني المطلب وترك بني نوفل وبني عبد شمس فانطلقت